

قرار وزير الخزانة رقم (٨٢) لسنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م
باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مهنة
المحاسبة والمراجعة

وزير الخزانة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣م بشأن تنظيم مهنة
المحاسبة والمراجعة ،
وبناء على اقتراح مجلس نقابة المحاسبين والمراجعين ،

قـــــرر

مادة (١)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة
المرفقة .

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

محمد الزروق رجب
وزير الخزانة

صدر في ١٧ جماد الثاني ١٣٩٦هـ
الموافق ١٥ يونيو ١٩٧٦م

اللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة
الباب الأول
في أهداف النقابة
مادة (١)

تهدف نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الى تحقيق الأغراض والأهداف الآتية :

- ١ - تنظيم قطاع العاملين بالشئون المحاسبية ورفع مستوى المهنة عن طريق الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني والمحافظة على كرامة المهنة والعاملين بها .
- ٢ - وضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة الأعمال المالية عموماً ومهنة المحاسبة والمراجعة على وجه التخصيص .
- ٣ - تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم تسخير جهودهم لخدمة الأهداف القومية العامة والتنمية الاقتصادية للوطن ، ومواجهة مشاكلها المالية ووضع الحلول المناسبة لها ، ضمن اطار التطبيق الاشتراكي الاسلامي .
- ٤ - المساهمة في التخطيط للتعليم التجاري بما يخدم حاجات المجتمع ويفي بمطالباته .
- ٥ - تنظيم المؤتمرات العلمية والملتقات الدراسية المحلية والاشتراك فيما يعقد منها بالخارج .
- ٦ - متابعة تطور علوم المحاسبة والمراجعة في الداخل والخارج والعمل على توصيلها الى جميع الأعضاء عن طريق النشرات والمجلات والجرائد العلمية .
- ٧ - العمل على تنمية البحوث المتعلقة بالمهنة وتشجيع التأليف في مجالاتها وربط هذه البحوث بمواقع الانتاج والمساهمة في نشرها

- لتيسير تداولها والاستعانة بإنشاء مكتبة النقابة وتنظيم المحاضرات والندوات .
- ٨ - التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية والعربية والدولية وتوثيق صلات الروابط بينها وتبادل المعلومات العلمية والمهنية والخبرات معها .
- ٩ - توفير الرعاية الاجتماعية لأعضاء النقابة عن طريق صندوق الإعانات والمعاشات التقاعدية وغيرها من وسائل الحماية الأسرية ، ويصدر بذلك تنظيم خاص من مجلس النقابة .
- ١٠ - جمع كلمة المحاسبين والمراجعين الليبيين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة .
- ١١ - حماية المهنة وضمان احترامها وتأديب الخارجين على تقاليدها وآدابها وقواعدها وذلك وفقاً للأئحة الأجزاء التي تصدرها الجمعية العمومية للنقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة وموافقة وزير الخزانة ورئيس ديوان المحاسبة .

الباب الثاني

في القيد بجداول المحاسبين والمراجعين

مادة (٢)

يشترط فيمن يقيد اسمه في سجل عام المحاسبين والمراجعين والجداول الملحقه به أن يكون مستوفياً للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون مسنداً للرسم المقرر للقيد في الجداول المناسب وأن يكون مواظباً على أداء الاشتراكات المقررة في مواعيد سدادها ، وألا يجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين الأعمال التي تتنافى مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها .

مادة (٣)

المؤهلات العليا أو خبرة الأعمال التي يعتد بها للقيد في جداول المحاسبين

والمراجعين المشتغلين هي :

- ١ - شهادة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة أو الضرائب - أو التكاليف من إحدى الجامعات العربية أو الدولية المعترف بها .
- ٢ - شهادة عضوية جمعية المحاسبين القانونيين بالبحرين ورياز .
- ٣ - شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية .
- ٤ - أية شهادة معادلة للشهادات السابقة من إحدى الجامعات والهيئات أو المعاهد العليا المتخصصة في المحاسبة والمراجعة التي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على مؤهل منها عن أربع سنوات .
- ٥ - الاشتغال لمدة خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل الجامعي بمهنة المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين والمراجعين المشتغلين ، أو أحد الأعمال الآتية :
 - أ) مدراء الإدارات ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة بوزارة الخزانة .
 - ب) أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بديوان المحاسبة .
 - ج) أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بمصلحة الضرائب .
 - د) مدراء ورؤساء إدارات المحاسبة والمراجعة بالمصارف والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .
 - هـ) تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات الجامعية أو المعاهد التجارية الحكومية .
 - و) أية أعمال أخرى تعتبر نظيرة لوظائف السابقة يصدر بها قرار من وزير الخزانة بناء على عرض مجلس النقابة .
- ٦ - خبرة الاشتغال لمدة ثلاث سنوات بالأعمال المشار إليها في البند السابق بالإضافة إلى إحدى المؤهلات الدراسية الآتية :

أ) شهادة عضوية جمعية التكاليف ببريطانيا أو أى شهادة معادلة لها .

ب) شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين ببريطانيا أو أى شهادة معادلة لها .

ج) شهادة عضوية جمعية الضرائب ببريطانيا أو أى شهادة معادلة لها .

وتختص لجنة مناداة الشهادات بوزارة التعليم والتربية باعتماد الشهادات المعادلة المنصوص عليها في هذه المادة . ويتم التقيّد في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو غير المشتغلين بناء على طلب العضو ووفقاً لرغبته في مزاوله المهنة .

الباب الثالث

في رسوم التقيّد والاشتراكات السنوية

مادة (٤)

تكون رسوم التقيّد كما يلي :

٥ دينار ليبي لفحص طلب التقيّد بالجدول العام للمحاسبين والمراجعين ولا يرد هذا الرسم بحال من الأحوال .

١٠ دينار ليبي للتقيّد لأول مرة بجدول المحاسبين والمراجعين ومساعدتهم غير المشتغلين بقسمية وجدول مساعدي المحاسبين والمراجعين المشتغلين .

١٥ دينار ليبي للتقيّد بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين . ويستحق الرسم بذات الفئات عند نقل اسم العضو غير المشتغل الى أحد جداول المشتغلين .

ويُدفع الرسم نقداً الى خزينة النقابة مقابل إيصال أو بقسيمة ايداع في أحد حسابات النقابة بالمصارف أو بصلك مصرفي مقبول الدفع أو بحوالة بريدية

مادة (٥)

على كل عضو مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين أن يدفع اشتراكاً سنوياً
بالفئات التالية :

٣٠ د.ل للمحاسب والمراجع المشتغل .

١٥ د.ل لمساعد المحاسب والمراجع المشتغل .

١٠ د.ل للمحاسب والمراجع ومساعد المحاسب والمراجع غير المشتغل.

وتحصل الاشتراكات السنوية عن كل سنة ميلادية تبدأ من أول يناير
الى آخر ديسمبر ولو حصل القيد في جزء من السنة الميلادية المشار اليها ،
وكذلك يدفع الاشتراك بالفئة الأعلى في حالة نقل اسم العضو من جدول الى
آخر .

مادة (٦)

يدفع العضو المقيد بأحد جداول النقابة اشتراكه السنوي في أول يناير
من كل سنة ، وعلى أمين صندوق النقابة انذار العضو المتخلف عن سداد
اشتراكه بعد انقضاء ثلاثة أشهر من بداية السنة للوفاء به خلال أجل لا يتجاوز
أسبوعين بأي طريقة من طرق النشر أو الاعلان . فاذا انقضى ذلك الميعاد
دون الوفاء بالاشتراك أو رفض الطلب الذي تقدم به العضو للاعفاء منه وجب
استبعاد اسم العضو من جدول النقابة . ولا يجوز له أن يطلب إعادة قيده الا
بعد سداد رسم قيد جديد ، فضلاً عن سداد جميع الاشتراكات المتأخرة .

وتحصل قيمة اشتراك طالب القيد لأول مرة لدى قيام اسم العضو بأحد
جداول النقابة وذلك قبل منحه شهادة القيد .

مادة (٧)

يجوز لمجلس النقابة اعفاء عضو النقابة من رسم الاشتراك السنوي أو جزء

منه بناء على طلب العضو لأسباب قهرية تخضع لتقدير هذا المجلس . ويسرى هذا الاعفاء لمدة سنة واحدة ، ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

وتعتبر من مبررات الاعفاء ما يلي :

- ١ - تخصيص معاش أو اعانة دورية لعضو النقابة .
 - ٢ - عجز العضو عن مزاولة المهنة بسبب الاصابة أو المرض مع انخفاض دخله الصافي بسبب ذلك الى أقل من حد المعاش الأساسي المقرر لتمنته مضافاً اليه قيمة الاشتراك السنوي المقرر .
 - ٣ - تعرض العضو لكارثة أو اعسار أو ضائقة مالية .
- وتعتبر شهادة ثلاثة من أعضاء النقابة المشتغلين كافية لاثبات الأسباب القهرية المبررة للاعفاء .

الباب الرابع

في صندوق المعاشات والاعانات

مادة (٨)

تتكون أموال صندوق المعاشات والاعانات من الموارد الآتية : -

- ١ - نصف رسم القيد في الجداول .
- ٢ - ١٠٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء .
- ٣ - ما تساهم به الحكومة سنوياً في هذا الصندوق .
- ٤ - ما يحصل عن رسوم دمعة النقابة المهنية .
- ٥ - التبرعات والهبات والوصايا والايرادات المرتبة التي يقرر مجلس النقابة قبولها لمصلحة الصندوق .
- ٦ - عوائد استثمار أموال الصندوق الخاصة .

مادة (٩)

يكون تحصيل رسم دمعة النقابة المهنية بموجب طوابع يصدر بتحديد

شكلها ومواصفاتها قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مجلس النقابة
بالفئات الآتية :

٥ دل خمسة دنائير

١ دل دينار واحد

٥٠٠ درهم خمسمائة درهم

٥٠ درهم خمسون درهماً

ويتولى مجلس النقابة الاشراف على اصدار الطوابع المشار اليها بالاتفاق
مع الأجهزة الحكومية المختصة ، ويتم حفظ الطوابع لدى أحد المصارف
ويقوم أمين الصندوق بالسحب منها بموجب اذن صرف معتمد ويعتبر هذا
الاذن مستنداً للقيود بدفاتر حسابات صندوق المعاشات والاعانات .

مادة (١٠)

يعرض بيع طوابع دمغة النقابة المهنية في خزينة النقابة وفروعها ، ويجوز
لمجلس النقابة أن يعهد ببيع الطوابع المشار اليها للمكاتب والأشخاص المرخص
لهم ببيع أوراق وطوابع الدمغة الحكومية مقابل عمولة مقدارها ٢٪ من قيمتها.

مادة (١١)

يكون لصق طوابع دمغة النقابة المهنية التزامياً بمعرفة من تصدر لمصلحته
الأوراق والمحركات الميينة بهذا النص وفي الأحوال وبالفئات الآتية :

فئة الطابع

٥ دل على شهادة اعتماد أو التصديق على الميزانية العمومية والحسابات
الختامية .

٥ دل على الشهادات التي تمنحها النقابة بالقيود بالجدول ولائحات الحق
في مزاولة المهنة .

٥ دل على الطلبات التي تقدم الى النقابة من أصحاب الأعمال في شأن
منازعاتهم في تقدير الأنعاب مع أعضاء النقابة .

- ٣ د.ل على تقارير الخبرة التي تصدرها النقابة لصالح أعضائها .
- ٣ د.ل على كل صحيفة تظلم أو طعن يقدم للجان الضرائب الابتدائية أو الاستئنافية يحرره عضو النقابة المشتغل أو يوقع عليه . أو على أول محضر جلسة يحضرها العضو نيابة عن الممول أمام هذه اللجان أو أمام مصلحة الضرائب مع عدم الجمع بين الدفعة على الصحيفة ودمغة الحضور .
- ٢:٥ د.ل على كل اقرار ضريبي مصدق عايه من عضو النقابة أو موقع عليه منه وعلى كل اقرار ضريبي مقدم من العضو نفسه .
- ١ د.ل على الشهادات الأخرى التي تصدرها النقابة أو تصادق عليها أو على توقيعات أحد أعضائها عليها .
- ١ د.ل على كل شهادة يوقع عليها عضو النقابة لصالح عملائه .
- ٥٠٠ درهم على كل فاتورة أو إيصال مخالصة يحرره عضو النقابة يتعلق بأتاعبه . ويتعدد الرسم بتعدد الأعضاء الموقعين على المحرر .
- ٥٠ درهم على الطلبات التي تقدم الى النقابة من الأعضاء فيما عدا الشكاوى وطلبات الترشيح لعضوية النقابة .
- وتعنى الأوراق والمحركات الصادرة لصالح الجمعيات التعاونية والهيئات الخيرية والاجتماعية والنوادي الرياضية والنقابات من رسم دمغة النقابة المهنية . وعلى أعضاء النقابة الامتناع عن تسليم الأوراق والمحركات بعد استيفائها لمن تقرر لمصلحتهم الا بعد تمام لصق طوابع دمغة النقابة المهنية .
- ولا يجوز قبول التعامل بالأوراق والمحركات المشار اليها ما لم تكن ملصقاً عليها طوابع دمغة النقابة المهنية المقررة . كما لا يقبل حضور أعضاء النقابة أمام الجهات المسدوح لهم بالحضور أمامها الا اذا سدد العضو دمغة الحضور .
- ويكون لمن تندبه النقابة أن يتحقق من تنفيذ أحكام هذه المادة وذلك بالاطلاع على الأوراق والمحركات الخاضعة للرسم .

مادة (١٢)

يدير صندوق المعاشات والاعانات لجنة برئاسة النقيب وعضوية أمين الصندوق وثلاثة من أعضاء مجلس النقابة ينتخبهم المجلس لمدة عضويتهم وتختص هذه اللجنة بما يلي :

- ١ - اعتماد الدفاتر والسجلات والمستندات اللازمة لإدارة الصندوق وأسماء الحسابات الخاصة به التي يقترحها أمين الصندوق .
- ٢ - اعتماد نماذج طلبات المعاش والاعانات .
- ٣ - إصدار قرارات تحديد أوجه استثمار أموال الصندوق بعد موافقة النقابة .
- ٤ - بحث الطلبات المقدمة من المستفيدين بالصندوق وتقرير صرف المعاشات والاعانات المستحقة ويوقع النقيب مع أمين الصندوق على اذن وصرف المعاشات والاعانات وعند غياب النقيب يوقع مع أمين الصندوق أثناء من أعضاء مجلس إدارة الصندوق .

مادة (١٣)

يكون للعضو أو المستحقين عنه الحق في معاش في الحالات الآتية :

- ١ - أن يكون قد بلغ من العمر خمسة وستون عاماً بشرط أن يكف نهائياً عن مزاولة المهنة .
- ٢ - أن يثبت عجزه صحياً عن مزاولة المهنة بقرار من اللجنة الطبية العامة .
- ٣ - الوفاة .

وفي جميع الأحوال يشترط أن يكون العضو قد أدى رسم الاشتراكات المستحقة عليه منذ قيده بالجدول ما لم يكن قد أعفى منها بقرار من مجلس النقابة .

مادة (١٤)

تحدد قيمة المعاش الأساسي لعضو النقابة المشتغل بخمسين ديناراً شهرياً وللعضو غير المشتغل بعشرين ديناراً شهرياً ويزاد المعاش بمقدار ١٠ ٪ من قيمة آخر اشتراك سنوي أداه العضو مضروباً في عدد سنوات عضويته بالنقابة التي أدى اشتراكات عنها ويجوز الجمع بين المعاش الذي يصرف من صندوق المعاشات والاعانات وبين أي معاش آخر يستحقه العضو أو المستحقين عنه من أية خزانه عامة أو صندوق آخر أو للمعاشات أو للتأمينات .

مادة (١٥)

في حالة وفاة العضو يصرف صندوق المعاشات والاعانات لأرملته وأولاده القصر وأبويه إذا كانا عاجزين عن الكسب معاشاً يوازي ثلاثة أرباع المعاش الذي يستحقه العضو ويستحق للأرمل أو الأرامل الربع والأبوان الربع مناصفة والأولاد القصر الباقي بنسب متساوية . فإذا لم يكن من بين ورثته أحد من هؤلاء رد نصف المستحق الى باقي الورثة بنسب .

مادة (١٦)

ينتهي معاش كل وارث بوفاته ، وتفقد الأرملة أو البنات حقهن في المعاش بزواجهن ، والأولاد من الذكور ببلوغ سن الرشد .

مادة (١٧)

يجوز لمجلس ادارة الصندوق بعد موافقة مجلس النقابة أن يقرر معاشاً أو اعانة استثنائية لأخوة الأعضاء من الإناث والقصر من الذكور وذلك في حدود نصيب الأبوين اذا ثبت أن العضو كان يعولهم أثناء حياته .

مادة (١٨)

يتولى مجلس ادارة الصندوق صرف الاعانات الوقفية أو الدورية في ضوء

موارد الصندوق وفقاً لحالته المالية طبقاً للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للنقابة .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة (١٩)

يرسى مجلس النقابة القواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة ،
وتصدر هذه القواعد بقرار من وزير الخزانة بعد موافقة الجمعية العمومية
للنقابة .

مادة (٢٠)

يجرى امتحان لأعضاء النقابة غير الحاصلين على المؤهل الجامعي المنصوص
عليه في المادة ٢٤ من القانون من المحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين
الذين كانوا يزاولون المهنة فعلاً وقت نفاذ القانون . وذلك إذا ثبت ممارستهم
المهنة على سبيل التفرغ لمدة خمس سنوات . ويحق لمن يجتاز منهم الامتحان
بنجاح مزاولة سائر أعمال المحاسبة والمراجعة .
ويصدر بتحديد مقررات هذا الامتحان وبتشكيل اللجنة التي تتولاه
قرار من وزير الخزانة .